الأنباء
الاربعاء 27 نوفمبر 2013

أكد أن القوات المسلحة المصرية ماضية في تطهير سيناء دون تهاون

السيسي: ليس لنا مطمع سوى حماية الوطن واستقراره

ناقلة جنود مصرية أمام البوابة الرئيسية لجامعة القاهرة امس الاول (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: أكد الفريق أول عبدالفتاح السيسي، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي المصري، أن القوات المسلحة المصرية ليس لها أي مطمع سوى حماية الوطن واستقراره، مشددا على مضي الجيش قدما في تطهير سيناء من البؤر الإرهابية.

وأضاف: «إننا جيش وطني شريف مساره دائما من أجل البناء والتنمية والإصلاح، وليس لنا مطمع سوى حماية الوطن واستقراره، والانتهاء من الدستور الجديد، وانتخاب برلمان ورئيس منتخب يعبر عن كل المصريين وفقا لخارطة المستقبل، ونحن كمصريين أحوج إلى أن نكون على قلب رجل واحد من أجل بناء مصر». وقال خلال وقائع ندوة تثقيفية نظمتها إدارة الشؤون المعنوية بحضور عدد من قادة وضباط القوات المسلحة مساء امس الاول ان القوات المسلحة ماضية في تطهير سيناء من العناصر الإجرامية دون تهاون أو تفريط أو تسامح، وأنها ستتصدى بكل قوة وحسم ضد من يحاول رفع السلاح في وجه القوات المسلحة والشرطة.

إيماننا بعدالة قضيتنا يجعلنا نقف على أرض صلبة في مواجهة المخاطر والتحديات

وقال إن القضية العادلة التي تؤمن بها القوات المسلحة يجعلها تقف على أرض صلبة في مواجهة كل المخاطر والتحديات للحفاظ على بقاء مصر آمنة ومستقرة، مهما كلفها ذلك من تضحيات.

ووجه السيسي التحية لقتلى القوات المسلحة الذين قدموا أرواحهم في سبيل الحفاظ على الثوابت والقيم التي تستحق منا كل التضحية، مشيرا إلى أن محاولات التخريب والتدمير واستهداف الجيش والشرطة لن تنال من عزيمة وإصرار وصلابة القوات المسلحة، مؤكدا أن حماية الدولة ستبقى أمانة في أعناقنا. وأشار الفريق أول السيسي إلى أن هناك العديد من الإجراءات التي تتم لتصحيح المسار الديموقراطي، وإقامة نظام يرضي جميع المصريين، وأن ما تمر به مصر من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية تحتاج منا إلى الجهد والإرادة والفهم الحقيقي لمتطلبات هذه المرحلة.

وناشد كل القوى والتيارات السياسية والوطنية ووسائل الإعلام العمل على دفع المسار السياسي بقوة، والبعد عن الانقسام والخلاف وعدم التمسك بمعايير واعتبارات لا تتماشى مع الواقع الذي تعيشه مصر وما تواجهها من مخاطر وتحديات. وناقش الفريق أول السيسي رجال القوات المسلحة فيما يدور من أحداث ومتغيرات وانعكاساتها على الساحتين المحلية والإقليمية، وطالب القادة والضباط على كافة المستويات باليقظة الكاملة واتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة لتأمين القوات بما يمكنهم من أداء كل المهام والواجبات المكلفين بها لحماية الأمن القومي المصري على كافة الاتجاهات. وبدأت الندوة التي تحدث فيها السيسي بعرض فيلم تسجيلي تضمن السيرة الذاتية لإبراهيم الرفاعي، أحد رموز الصاعقة المصرية وقائد المجموعة 39 قتال التي قدمت العديد من الأعمال القتالية خلال معارك الاستنزاف وحرب أكتوبر، وقام الفريق بتكريم نجل إبراهيم الرفاعي. وحضر الندوة الفريق صدقي صبحي، رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة الفروع الرئيسية وكبار قادة القوات المسلحة وعدد من قادة وضباط وضباط الصف وجنود القوات المسلحة.

لتحسين حياة المصريين ولتأكيد مساندة دول الاتحاد

مصر تبحث مع الاتحاد الأوروبي استئناف مساعدات بـ «5 مليارات يورو»

القاهرة ـ وكالات: غادر نائب رئيس الوزراء د.زياد بهاء الدين وزير التعاون الدولي، القاهرة أمس بصحبة وفد رفيع المستوى إلى بروكسل، لـ «استئناف المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي التي توقفت في بداية العام الجاري».

وأكد مصدر مسؤول بوزارة التعاون الدولي لـ «اليوم السابع»: «أن المساعدات التي تقدر بنحو 5 مليارات يورو توقفت في يناير الماضي، أي في عهد الرئيس السابق د.محمد مرسي وليس بعد 30 يونيو لعدم وجود خطة تحدد إنفاقها» وأشار المصدر إلى «أن الوفد المصري سيعرض على الجانب الأوروبي آخر استحقاقات خارطة الطريق والخطط الاقتصادية العاجلة، التي أعدتها الحكومة لإمكانية استئناف الدعم الأوروبي». وكان سفير الاتحاد الأوروبي بالقاهرة جيمس موران، قد أعلن عقب لقائه بوزير التعاون الدولي د.زياد بهاء الدين، أن هناك حزمة مساعدات جديدة من الاتحاد سيتم الإعلان عنها قريبا، لافتا إلى أن هذه المشروعات التي يتم تمويلها من جانب الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى تحسين حياة المصريين تؤكد المساندة الجماعية من دول الاتحاد لمصر.

«العليا للانتخابات»: القانون يمنع تصويت المنتمين للجيش والشرطة في الاستفتاءات والانتخابات

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد المستشار هشام مختار المتحدث الرسمي باسم اللجنة العليا للانتخابات التي ستتولى الإشراف على إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور أن الإطار التشريعي القائم، والذي تعمل في ظله اللجنة، يمنع تصويت المنتمين للقوات المسلحة والشرطة، موضحا أنه من ضمن إجراءات تنقية قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، رفع اسم من يتم تجنيده أو ينضم للقوات المسلحة أو الشرطة.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقدته اللجنة العليا للانتخابات بمقر الهيئة العامة للاستعلامات، لاستعراض آخر المستجدات والإجراءات المتعلقة بعملية الاستفتاء على الدستور. وأوضح المستشار مختار أن اللجنة العليا تتجنب وتتفادى أي تسييس لعملها، وأنها تعمل وفقا لقواعد مجردة وبحيادية رجال القضاء وعلى ضوء قوانين ثابتة في شأن إدارة العملية الانتخابية وعملية الاقتراع في شأن الاستفتاء، لافتا إلى أنه في هذا الإطار فإن اللجنة العليا ذات تشكيل قضائي خالص من 7 من شيوخ القضاة في مصر بحكم مناصبهم القضائية وفقا لقانون مباشر الحقوق السياسية، وأن اللجنة يرأسها رئيس محكمة استئناف القاهرة بصفته، وحاليا هو المستشار نبيل صليب، مشددا على أنه لا دخل لأحد أو جهة في تشكيل عضوية اللجنة.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن الاستفتاء على الدستور سيجري على مرحلة واحدة وعلى مدى يومين متتاليين، وذلك بمقتضى حكم القانون، مشيرا إلى أن مواعيد التصويت ستكون خلال الفترة من التاسعة صباحا وحتى التاسعة مساء خلال يومي الاقتراع.

بالتنسيق والمتابعة بين «قوات الجيش والشرطة»

مقتل «قائد التكفيريين بسيناء» أحد منفذي عملية «مذبحة رفح»

القاهرة ـ أ.ش.أ: قال المتحدث العسكري الرسمي العقيد اركان حرب احمد محمد علي: «تمكنت عناصر القوات المسلحة بالجيش الثاني الميداني بالتنسيق مع قوات الشرطة امس من قتل المدعو محمد حسين محارب الشهير بـ «أبو منير» أحد أبرز العناصر التكفيرية شديدة الخطورة والمطلوبة لاشتراكها في الأعمال العدائية ضد أفراد القوات المسلحة والذي يعتبر مفتي الجماعات التكفيرية بـ«شمال سيناء» وهو احد المتهمين بتنفيذ عملية قتل الجنود برفح، والمدعو عبدالرحمن محمد حسين محارب الشهير بـ«منصور» وهو نجل مفتي الجماعات التكفيرية وأحد العناصر شديدة الخطورة بشمال سيناء»، وذلك خلال تدمير القوات لاحدى السيارات.

وأضاف المتحدث العسكري: «أن ذلك جاء في إطار عمليات القوات المسلحة لتمشيط ومداهمة الأوكار الإرهابية والبؤر الإجرامية وتضييق الحصار على الجماعات التكفيرية المسلحة لاستعادة الأمن والاستقرار بشمال سيناء، حيث قامت عناصر إنفاذ القانون من الجيش والشرطة صباح امس بـ«مداهمة وتمشيط قرية المقاطعة وتبادل اطلاق النيران بين قوات التأمين ومجموعة من الأفراد داخل عربة نقل طراز «نيسان» بيضاء اللون تحمل لوحات معدنية رقم 15221 شمال سيناء. وأشار المتحدث العسكري الى أنه تم القاء القبض على أربعة افراد وجار فحص موقفهم الأمني بواسطة العناصر الأمنية، موضحا أنه خلال الاشتباكات أصيب أحد ضباط القوات الخاصة بطلق ناري في الكتف الأيمن وتم نقله للمستشفى وحالته العامة مستقرة.

أكد أن الجماعة لا وجود لها طبقاً لحكم القضاء

البلاوي: لا يمكن وصف «الإخوان» بـ «الإرهابية» إلا من خلال المحاكمات

القاهرة ـ أ.ش.أ: اعتبر د.حازم البلاوي أنه يرى، على المستوى الشخصي والسياسي والفكري له، أن جماعة الإخوان المسلمين هي جماعة إرهابية، وهذا ليس وليد الأمس، بل ان تاريخها المتراكم يدل على أنها استخدمت الإرهاب وسيلة للوصول إلى أهداف سياسية وهذا هو جوهر الإرهاب.

وقال البلاوي في مداخلة هاتفية لبرنامج «العاشرة مساء» مع الإعلامي وائل الإبراشي إنه لا يستطيع أن يصدر قرارا بوصف جماعة الإخوان بأنها جماعة إرهابية إلا من خلال المحاكمات واستخدام القانون، موضحا ان ما نسب إليه غير دقيق أثناء حديثه مع الإعلامية «لميس الحديدي» على قناة سي بي سي الليلة قبل الماضية، حيث انها طلبت منه أن تصدر الحكومة قرارا تعلن فيه ان جماعة الإخوان إرهابية، إلا أنه أوضح لها أن الحكومة لا تملك إصدار هذا القرار.

وأشار البلاوي إلى أن الحكومة لديها حكم من «القضاء» مفاده ان جماعة الإخوان المسلمين هي جماعة محظورة ونتيجة لهذا الحكم فهي منعزلة، والحكومة اعتبرت ان هذه الجماعة طبقا للحكم الصادر من القضاء جماعة غير موجودة وليس لها أي وجود وهي والعدم سواء واتخذنا جميع القرارات القانونية تجاهها، فكيف أحكم على شيء هو بالأصل غير موجود؟

وأوضح ان مصر دولة قانون، والقانون يجرم ويعرف الإرهاب، والسلطة التنفيذية (الحكومة) لا تتدخل في ذلك، وليس من اختصاصها، مشيرا إلى أن الجهة المعنية هي النيابة التي تقدم المتهم للمحاكمة وهو من يدافع عن نفسه والقاضي هو الذي يحكم عليه.

وردا على سؤال، عن ان الولايات المتحدة لديها قانون يتيح ذلك لها عندما توافرت لها شروط معينة في جمعية تعتبرها إرهابية، قال البلاوي الحكومة المصرية لا تملك ذلك القانون ولكن لديها قانون واحد وهو «قانون العقوبات» الذي يشرح جريمة الإرهاب.

وتابع رئيس الوزراء ان المتهم بالإرهاب يتم تقديمه إلى النيابة ويحاكم من قبل القانون ويحكم عليه قاض، مشيرا إلى أن مصر دولة القانون، ولا يجوز لأي سلطة إدارية في السلطة التنفيذية كوزير العدل أو الداخلية أو رئيس الحكومة أن يحكم على شخص أو جماعة ولا يملك ذلك وليس من اختصاصاته، مشددا على أن هذه الجريمة تقدم للمحكمة والقضاء هو الذي يفصل فيها.

«تمرد» ترفض قانون التظاهر وتطالب بـ «تعديل بعض مواده»

القاهرة ـ وكالات: أعلنت حركة تمرد «رفضها لقانون التظاهر، مطالبة المجلس القومي لحقوق الإنسان بتعديل بعض مواده، لافتة إلى أن هناك مادتين من المفترض أن يجرى تعديلهما وهما، حق حضور الاجتماعات الخاصة وحق الداخلية في وقف التظاهرة بقرار قبل حدوثها في حال أنها تكون خارج نطاق السلمية». وقال حسن شاهين المتحدث باسم الحركة بحسب «بوابة الاهرام» في تصريح نشر بصفحتها الرسمية على موقع «فيسبوك» فجر أمس: «إننا طالبنا المجلس القومي لحقوق الإنسان بتعديل هذه النصوص من قبل، وأن أي شخص من حقه أنه يقوم بتظاهرة وإذا خرجت عن نطاق السلمية يتم التعامل معها وفقا للقانون، وأكدنا أن التظاهر حق اكتسبه المصريون من ثورة 25 يناير وامتدادها في 30 يونيو».

وتابع شاهين: «طالبنا بتعديل القانون، واننا لسنا ضد تنظيم حق التظاهر الذي هو حق مكتسب، ولكن وفقا لما اكتسبه المصريون من حرية الرأي والتعبير، كما لن نسمح لقوى الظلام والإرهاب لما يقومون به من معاداة للشعب المصري وأعمال عنف وتخريب ممنهجة ضد الدولة المصرية بالرجوع لما قبل 25 يناير أو 30 يونيو».

من جانبه، أكد محمد عبدالعزيز مسؤول الاتصال السياسي بالحركة، وعضو لجنة الخمسين: إنه «بعد إقرار الدستور سيعتبر قانون التظاهر غير دستوري، لمخالفته مبادئ واضحة في مسودة الدستور التي نناقشها في لجنة الخمسين».

ولفت عبدالعزيز، في تعليق نشر بصفحته الرسمية على موقع «فيسبوك»، إلى «أنه لم يدرس قانون التظاهر بشكل دقيق بسبب العمل المتواصل في لجنة الخمسين لوضع الدستور»، على حد قوله.

أكد أن قرارات «الخارجية المصرية » لا تبنى على الانفعالات والعواطف

فهمي: ما اتخذناه ضد تركيا هو تخفيض التمثيل الديبلوماسي بيننا و.. «لم نقطع العلاقات»

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد وزير الخارجية نبيل فهمي «أن قرارات الخارجية المصرية لا تبنى على الانفعالات والعواطف»، مشيرا إلى «أن ما اتخذناه ضد تركيا هو تخفيض التمثيل الديبلوماسي بين البلدين ولم نقطع العلاقات».

وقال فهمي في مقابلة خاصة لبرنامج «مصر الجديدة» على قناة «الحياة 2» الفضائية إن قرار طرد السفير التركي اتخذته مؤسسة الدولة وليست الخارجية بمفردها، موضحا ان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ظل منذ بداية ثورة يونيو، يصفها بالكثير من السلبية والتشكيك في طموحات الشعب المصري، محملا رئيس الوزراء التركي المسؤولية وراء طرد سفير تركيا من القاهرة». وأوضح فهمي: «أن أردوغان هاجم مصر وزعماءها منذ ثورة 52 حتى الآن، لافتا إلى ان قرارات الخارجية المصرية لا تبنى على الانفعالات والعواطف ولكن بحكمه ودراسة وديبلوماسية وان تركيا تستضيف مؤتمرات التنظيم الدولي لمهاجمة مصر وجيشها»، مشيرا إلى «اننا حذرنا الجانب التركي أكثر من مرة بسبب التصريحات المعادية». وعن مستقبل العلاقات مع روسيا، شدد وزير الخارجية نبيل فهمي على «رغبة مصر في تنمية العلاقات مع روسيا مع الوضع في الاعتبار أن مصر لا تعتبر روسيا بمنزلة بديل للولايات المتحدة كحليفة إستراتيجية لها، مشيرا إلى أن زيارة وزيري دفاع وخارجية روسيا لمصر هي الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين». وأشار فهمي إلى «ان مصر لم ولن تتوقف أبدا عن شراء السلاح الروسي، وذلك حرصا من مصر على تنويع مصادر تسليحها وعدم الاعتماد بشكل تام على دولة بعينها حتى لا تتحكم بها في المستقبل، فمصر دولة رائدة في أفريقيا والشرق الأوسط، ولابد أن تعود لريادتها مرة أخرى».

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات: الجيش المصري لبى مطالب الشعب والأمور تتحسن تدريجياً

أكد رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية السفير أمجد عبدالغفار أن مصر تمضي قدما وبخطى ثابتة نحو تنفيذ خارطة الطريق وفقا لجدولها الزمني الذي توافق عليه جموع الشعب المصري، مشيرا إلى قرب الانتهاء من الدستور وطرحه للاستفتاء، وما سيعقبه من انتخابات برلمانية ورئاسية. وبحسب بيان اصدرته السفارة المصرية امس أشار السفير أمجد عبدالغفار خلال استقباله الوفد الإعلامي لدولة جنوب أفريقيا، والذي تستضيفه الهيئة في الفترة من 23 إلى 29 نوفمبر الجاري إلى أن الجيش المصري لبى مطالب الحشود الغفيرة لجموع الشعب المصري التي خرجت في 30 يونيو 2013 بإحداث التغيير المنشود وفق أهداف ثورة 25 من يناير 2011، نتيجة عدم قدرة النظام السابق على تلبية طموحات وأهداف الشعب المصري في فترة توليه مقاليد الأمور.

وعن تطورات الشأن المصري الداخلي بصفة عامة بعد 30 يونيو 2013 وأثره على السياحة الوافدة إلى مصر، أشار السفير أمجد عبدالغفار إلى أن الأمور في سبيلها إلى التحسن تدريجيا، بدليل رفع العديد من الدول لحظر سفر مواطنيها إلى مصر، مؤكدا أن الحكم في النهاية هو لأعضاء الوفود السياحية أنفسهم، وما سينقلونه إلى وطنهم الأم عن الأوضاع في مصر.

كما التقى رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، بمقر الديوان العام للهيئة بمدينة نصر ممثلي وسائل الإعلام اليابانية في مصر، واستعرض الدور المنوط بالهيئة في الفترة القادمة وخاصة ما تسعى إليه من تدعيم أواصر التعاون على جميع الأصعدة مع ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية في مصر عامة واليابانية بشكل خاص، مؤكدا أن الهيئة تنقل الصورة الحقيقة للأحداث التي مرت بها مصر لوسائل الإعلام الأجنبية دون تجميل.

كما اكد السفير عبدالغفار خلال اللقاء خصوصية الأحداث التي مرت بها مصر منذ ثورة 25 يناير ومرورا بثورة 30 يونيو حتى الآن، إضافة إلى حداثة بعض ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية وعدم إلمامهم بالصورة الكافية بطبيعة الأوضاع المصرية، قد ساهم بشكل كبير في خلق صورة ضبابية عن حقائق الأحداث خاصة بعد 30 يونيو، وان الدور المنوط بالهيئة العامة للاستعلامات هو نقل الصورة الحقيقية دون تجميل وتوفير قناة واضحة لنقل المعلومات لجميع وسائل الإعلام الأجنبية في الداخل والخارج، وهو ما يتم العمل عليه في الفترة الحالية وسينطلق مع افتتاح نادي القاهرة للصحافة.

حجز دعوى حل لجنة الـ 50 لـ «النطق بالحكم 31 ديسمبر»

القاهرة ـ وكالات: حجزت محكمة القضاء الإداري الدعوى القضائية التي أقيمت أمامها، وطالبت بإصدار حكم قضائي بإلزام رئيس مصر المؤقت المستشار عدلي منصور بحل لجنة الـ 50، التي تقوم حاليا بإعداد الدستور لانتهاء مدة عملها التي حددها الإعلان الدستوري للحكم 31 ديسمبر.

وقالت الدعوى بحسب «بوابة الأهرام» إن قرار رئيس الجمهورية رقم 570 لسنة 2013 بتشكيل لجنة الـ 50 حدد لها مدة معينة للانتهاء من إعداد الدستور، وانتهت المدة، ولم يعد الدستور، الأمر الذي يجب معه حل هذه اللجنة وإصدار إعلان دستوري مكمل بتشكيل لجنة جديدة.

«واشنطن» قلقة من صدور قانون يقيد التظاهر

واشنطن ـ رويترز: عبرت الولايات المتحدة عن القلق بشأن قانون جديد في مصر يقيد المظاهرات، وقالت انها تتفق مع جماعات تجادل بأن القانون لا يفي بالمعايير الدولية ويعرقل تحرك البلاد نحو الديموقراطية. وقالت جين ساكي المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية في بيان منذ يومين: «بعد ان أطلقت قوات الأمن المصرية الغاز المسيل للدموع لتفريق طلاب جامعيين تحدوا القانون الذي صدر يوم الاحد الفائت، تسعى الولايات المتحدة الى ان ينجح انتقال مصر إلى ديموقراطية تمثل جميع الاطياف».

وأضافت ساكي: «نحث الحكومة المؤقتة على احترام حقوق الأفراد ونحث على أن يحمي الدستور الجديد مثل هذه الحقوق».